جمهورية مصر العربية

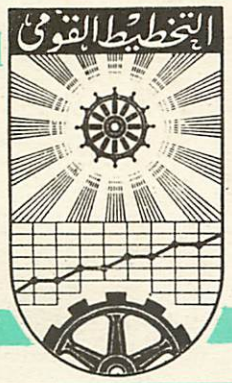

معهد التخطيط القومى

مذكرة خارجية رقم (١٣٧٧)

متابعة قطاع البترول فى مصر

د . على نصار ـ د . خالد لطفى

هناء عبد القادر

ديسمبر ١٩٨٣

القاهرة

طريق صلاح سالم مدينة نصر

أولا : تساؤلات حول البترول من وجهة نظر قطاعه

من المفروض أنه كلما زادت أهمية قطاع ما من وجهة نظر الاقتصاد القومى كلما تطلب هذا درجة أكبر من المركزيه سواء فى تخطيطه أم فى تسييره. لكننا نجد العكس تماما فى قطاع البترول، فهو يتمتع بقدر كبير من الاستقلاليه ازاء وزارة التخطيط. مما يؤثر على عمليات تخطيطه ومتابعه سيره من وجهة نظر الاقتصاد القومى ككل ويؤدى الى سيره سيرا تلقائيا حسب قوى السوق بالأسلوب التخطيط الا وجودا شكليا.

ثانيا : فى مجال البحث الاستكشافى عن البترول. هذا المجال يحكمه أساسا ما يعقده القطاع من اتفاقيات مع شركات البحث الأجنبيه. وتخلو الخطه تماما من الاشاره الى أى تغيرات كميه أو كميه مستهدفه فى النشاط مما يؤدى الى عدة مساوئ :

١- لاتعنى القدرات المصريه من منطلق قومى بما يمكننا من دعم البحث والاستكشاف بأنفسنا مما يزيد من عائدات الدوله.

٢- تحديد الاحتياطى المؤكد يصبح بهذا الشكل فى أيدى الشركات الأجنبيه، أو بمعنى أدق فى ضوء اقتصاديات وتكنولوجيات الشريك الأجنبى. وهذه الشركات بالطبع يحسب طبيعا أخذ المتطلبات التخطيطيه للأمد الطويل فى حسبانها وتهتم باتخاذ القرار فى ضوء حسابات أربحيتها.

٣- عمليات البحث الاستكشافى تصبح بهذا الشكل مقصوره على البحث عن الشواهد البترولية دون أن تتاح للاستفاده منها فى البحث عن ثروات معدنيه أم أرضيه أخرى تهم قطاعات أخرى غير قطاع البترول، ودون أن تربط نفسها بعمليات التصنيع فى مصر من خلال تعاقدات مكافله للبحث والتطوير وفى نفس الوقت للتصنيع.

ثالثا : فى مجال الانتاج : كميات الانتاج من البترول الخام غير خاضعة للتخطيط المركزى تماما بل تلعب فيها مصالح الشريك الأجنبى (تحقيق أقصى عائد) دورا كبيرا دون النظر الى

المستقبل المتوسط أو البعيد المدى. بهذا فنسبة الانتاج الى الاحتياطى فى مصر أكثر من ضعف النسبة المتبعة عالميا (٣٣/١) وهى غير خاضعة لأى متابعة من جانب جهاز التخطيط . ففى حين تضاعف انتاج الزيت الخام فى مصر من ١١٫٢ مليون طن عام ١٩٧٥ الى ٣١٫٢ مليون طن عام ١٩٨١ ، هل كانت هناك أى متابعة لما حدث للاحتياطى ، أى هل كان يمكن متابعة زيادة الاحتياطى بنفس النسبة على الأقل (٣٠٠٪ تقريباً) للمحافظة على معدل الاستخراج الذى كان سائدا عام ١٩٧٥ والبقاء فى حدود تضمن الأمن البترولى فى مصر على المدى الطويل ؟

ثالثا : فى مجال التكرير والتصنيع: يوجد تعارض فى القطاع بهذا الشأن . فاولا يرى القطاع أن الهدف فى مجال التكرير هو مجرد اشباع الطلب المحلى على المنتجات البترولية مع تصدير ما يفيض عن ذلك بطاقته الخام (½ الانتاج الخام) بدعوى أن تصدير البترول بطاقته الخام أكثر ربحيه من تصديره فى شكل منتجات مكرره ، بسبب التوسع فى طاقات التكرير فى العالم وبسبب أن زيادة طاقات معامل التكرير تتطلب استثمارات طائله يمكن أن تكون أكثر جدوى فى مجالات أخرى . هذا مع أن القطاع يجرى دراسه أخرى فى موضع آخر (بالتقرير السنوى ١٩٨١) ليرى أنه يستهدف زيادة طاقة معامل التكرير الجديده لتحقيق الاكتفاء الذاتى وتصدير الفائض بما يحقق فائضا فى ميزان المدفوعات . وهذا يثير عدة تساؤلات :

١. هل كان للتخطيط المركزى أى دور فى تحديد مدى أوجه تصدير البترول الخام بالنسبه لتصدير المنتجات البترولية المكرره ؟ وهل يتابع هذا الأمر دوريا لأخذ ظروف السوق العالمى بعين الاعتبار ؟

٢. هل تكرير البترول هو الصوره الوحيده لرفع فائض القيمه المتحققه فى القطاع أم أن هناك صور أخرى (مثل البتروكيماويات) قد يكون اتباعها أكثر فائده للاقتصاد القومى ككل ؟ بحيث يمكن تصدير جزء من انتاجها والاستغناء بجزء آخر عن الاستيراد من الخارج .

٣. هل أصبحت من وظائف قطاع البترول أن يتخذ قرارات فى جدوى الاستثمارات فى مجالات أخرى بعد مقارنتها بجدواها فى زيادة طاقات معامل التكرير ؟

رابعا : فى مجال الاستهـــــلاك

أرقام الاستهلاك المحلى من البترول تتزايد بمعدلات عاليه (٨ر١٤٪) أكبر منها فى كل الدول المتقدمه والمتخلفه الأخرى. (بل أن الاستهلاك العالمى قد تناقص فيما بين عامى ٨٠ و ٨١ بحوالى ٣ر٣٪).

هل قام التخطيط المركزى بفحص مكونات هذه الزيادة حسب مختلف القطاعـــات المستهلكه وتحديد مدى حساسيتها لتغيرات الاسعار مثلا؟ أو بفحص مكونات الطاقـــه فى المشروعات الاستثمارية وفى وسائل النقل والمواصلات وفى مشروعات توليد الكهرباء ؟

هل فحص مدى رشادة استهلاك المنتجات البترولية ؟ هل درس التخطيـــط المركزى مدى كون هذه الزيادة الكبيره مثلة لاستنزاف أحتياطى الطاقه فى مصر نتيجـــه للاستثمار الأجنبى والمشترك ، الذى هدفه توطين الصناعات الكثيفه الاستخدام للطاقـــه فى مصر ؟ الم يدرس التخطيط المركزى التزايد فى قيمه تموين السفن والطائرات بين عامى ٨٠ ، ٨١ بحوالى ٢٥٪ وهل هناك سبب وراءه ؟ هل يسيطر التخطيط المركـــزى على سياسات التوفير صادر للطاقه البديله ؟ هل هذا التزايد فى الاستهلاك مقبول مـــن وجهة النظر بعيدة المدى ؟ حتى فى ضوء عدم وجود مثل هذه الدراسات هل هنـــاك مبرر لأن يقوم قطاع البترول بتحديد حجم الطلب بهذا الشكل ؟

خامسا : فى مجال النقل والتوزيع.

١. هل كان انشاء خط سوميد قد تم بموافقة جهاز التخطيط المركزى وبعد دراسته مـــن وجهة النظر القوميه ؟ الخط له آثار تنافسيه على قناة السويس وعلى دخل الدولـــه منها . فى حالة قناة السويس تستحوذ الدوله على كل الايراد . أما فى حالة خـــط سوميد الايراد لايعود الا نصفه للدوله والنصف الآخر يحصل عليه الشركاء . هل يمكن

متابعة خط سويد من حيث نفقات تشغيله وايراداته ؟ هل هناك فصل فـــــى الايرادات بين رسوم النقل وأيضاح نشاط الخط ؟

٥٢ لماذا لم تكن عمليات احلال الغاز الطبيعى محل البوتاجاز فى الاستخدام المنزلـــى — من حيث النقل والتوزيع — جزءا من بنيه أساسيه تمد القطاع المنزلى والقطـــاع الصناعى فى نفس الوقت باحتياجاتهما ؟

سادسا : بالنسبه للاستثمارات بصفه عامه فى كل القطاع :

١ــ تضاعف حجم الاستثمارات المنفذه فى القطاع من الجانب الوطنى بسرعة كبيره فيمـــا بين عامى ٨٠ ، ٨١ حيث بلغت ٢٠٠٪ ولم يقابل هذا التضاعف تضاعف مماثل فـــى حجم الانتاج الخام حيث لم يزد الأخير فيما بين السنتين المذكورتين الا بحوالـــى ٨٪ فقط بل وانخفاض فى كمية صادرات الخام بحوالى ٤٠٪ هل هناك أى متابعـــة لهـــذا الأمـــر أى لانتاجيـــة الاستثمار فى القطاع ؟

٢ــ استثمارات الجانب الوطنى وان كانت لاتخضع للتخطيط المركزى فان الوضع أكـــثر سوءا بالنسبة لاستثمارات الجانب الأجنبى . هذه الاستثمارات تمثل ضعف استثمارات الجانب الوطنى . وهى فى حقيقة الأمر ليست استثمارات أجنبيه بالمعنى المعـــروف هذه الاستثمارات أجنبيه فقط الى حين اكتشاف البترول ، ثم تتولى الدوله تسديدها بتخصيص ٢٠٪ من انتاج الخام لسدادها . تحميل الاقتصاد المصرى بهذه الأعبـاء الايستوجب النظر اليها باعتبارها قروضا أجنبيه ومن ثم يجب خضوعها للتخطيط والمتابعه المركزيه ؟

٣ــ فى عام ٨١ زادت الاستثمارات المنفذه بقطاع البترول كل عن تلك المخططـــــه بما يقرب من ١٥٪ موزعة كما يلى :

— فى قطاع النقل والتوزيع ٢٥٪

- فى قطاع التكرير والتصنيع ١٣٪ (فى حين نقصت الاستثمارات المنفذه لشركه البترو كيماويات عن المخطط بحوالى ٣٠٪)
- فى قطاع البحث والانتاج ٩٪

هل هناك بالمتابعه مايمكن أن يكشف عن أسباب زياده المنفذ عن المخطط بصفه عامه ؟ وعن التفاوت فى المنفذ عن المخطط بالصوره السابقه بصفه خاصه ؟ وعن وجود مبرر للتفاوت فى نسبة المنفذ عن المخطط فى القطاعات المذكورة ؟

نشاط الاستثمارى للهيئة وشركاتها متعدد بدرجه كبيره ، ويشتمل على سبيل المثال على نشاطات لاتمت للنشاط البترولى . هذه النشاطات تشمل توليد الكهرباء - انتاج الطوب الطفلى - الدراسات الهيدروزراعيه - المياه الجوفيه - تعمير سيناء .

هل هناك استقلال مالى ومحاسبى لمثل هذه الوحدات الانتاجيه يمكن التخطيط من متابعة مدى كفائتها الانتاجيه سواء من وجهة نظر الوحده أم من وجهة نظر الاقتصاد القومى ككل ، بحيث يمكن معرفة أيهما الأفضل ، قيام قطاع البترول بها أم تكليف وحدات أخرى خارج القطاع بالقيام بها ؟ هل كان للتخطيط دور أصلا فى اقرارها ؟

سياسات القروض والتمويل بالقطاع سياسات تتسم بالتشاور . هل تخضع هذه السياسات للتخطيط المركزى أو للمتابعة ؟ بالرغم من أنها تحمل الدوله التزامات بالعمله الصعبه ؟

هيئة البترول تحصل على قروض من بنوك تجاريه وهيئات دوليه أهمها القروض التاليه :

- ٧٥ مليون دولار من البنك الدولى للانشاء والتعمير بفائده ١١٪
- ٥٠ مليون دولار من وكالة التنميه الدوليه بفائده ٩ ٪
- ٢٥ مليون دولار من البنك الدولى للانشاء والتعمير بفائده ١٠٪

فى نفس الوقت تساهم الهيئه فى ١١ شركه :ـ

- عام ١٩٧٤ ساهمه ٢٠٠ مليون دولار فى خط سويد . بعائد قدره ٣١٪ سنويا (عام ١٩٨٠) (ماهو مقدار الرسوم وماهو ربح النشاط نفسه ؟).
- عام ١٩٧٦ ساهمة فى شركة أبو قير للأسمدة بـ ٨ مليون جنيه بعائد يقل عن ٥٪ سنويا (عام ١٩٨٠).
- عام ١٩٧٥ ساهمه بـ ٢ر٢ مليون فى شركة بتروجيت بعائد يقل عن ٤ر٥٪ سنويا (عام ١٩٨٠).
- عام ١٩٨٠ ساهمة ٢٠٠ ألف دولار فى شركة أيبى بعائد يقل عن ٩٪ سنويا (سنه ١٩٨١).
- عام ١٩٨٠ ساهم فى البنك الوطنى للتنميه بـ ٥ مليون جنيه تسدد بالدولار بعائد يقل عن ٧ر١٢٪ سنويا (سنه ١٩٨١).
- عام ١٩٨١ ساهمه فى الشركه المصريه للصناعات ٥٠٠ ألف دولار (العائد غير معين).
- عام ١٩٨١ ساهمة فى الشركة الوطنية للحديد والصلب ١٠ مليون جنيه (العائد غير معين).
- عام ١٩٨٢ ساهمه فى شركه الخدمات البترولية الجوية بـ ٦ مليون دولار (العائد غير معين).
- عام ١٩٧٥ ساهمة فى الشركة العربية للاستشارات البترولية بمبلغ ٣٦ مليون ريال سعودى وعائد يقل عن ٥٪ سنويا (سنة ١٩٨١).
- عام ١٩٧٦ ساهمة فى الشركة العربية للخدمات البترولية ٧٥٠ ألف دينار ليبى . (العائد غير معين).
- عام ١٩٨٢ ساهمه فى شركة دار طيبو الوطنيه للنشر ٥٠٠ ألف جنيه مصرى (العائد غير معين).

هل أخضعت هذه القروض والمساهمات لدراسة التخطيط المركزى وكيف يمكن متابعتها حاليا ؟ مع العلم بأن بعض هذه الانشطه لاتذكر لها الهيئة أى عائد استثمارى بالرغم من مرور سنوات على مساهمة الهيئة بها (مثال الشركة العربية للخدمات البترولية). وبعضها عائده أقل

من الفوائد المفروضه على ديـــــون الهيئه.

أخيرا : لو بدا أن هناك أوجها للسلبيه والتناقض فى خطة القطاع ، فان الفرصه الأساسيـــــه للتعديل والتصويب يمكن أن تتاح من خلال متابعة وزارة التخطيط لقطاع البـــــترول. ماهى الاجراءات والخطوات العامه والتفصيليه فى ذلك ؟ هذا مجال الكتابه فـــــى الأجزاء التاليـــــه.

ثانيا : متابعة قطاع البترول : النظرة العامة

- من الواضح أن اجمالى القطاع يعامل كوحدة واحدة رغم احتوائه على أنشطة انتاج واستهلاك عالم خارجى ، ورغم وجود أنشطة استخراج وفى نفس الوقت تصنيع به . وبالطبع يخلق هذا مشكلات عديده فى تحليل جداول المدخلات والمخرجات ومما لاشك فيه أن تحليل القطاع الى مكونات تتعامل معها جهود التخطيط المركزى (وزارة التخطيط) يعطى فرصة أكبر لدراسة التشابك والاحلال والتأثير على السياسات وخاصة فى مجال استهلاك المنتجات البترولية ومعدلات التبادل مع العالم الخارجى ومجال ترتيب أولويات البحث والتطوير R&D. وكل هذه أمور متروكة لدرجة كبيرة لقيادة القطاع نفسه .
- ورغم توافر أنشطة قطاع عام بالقطاع فان قطاع البترول لايتعامل مع بنك الاستثمار القومى ، ويكون له بالتالى تفضيلاته وأولوياته المنفصلة عن السياسة العامة للتمويل فى ضوء تناسق وأهداف الخطة . ويدرج القطاع تمويله بالتالى تحت بند " التمويل الذاتى " .
- ويثير هذا فى عملية المتابعة مشكلات عدة . فالاعتماد الكامل على التمويل الذاتى يبعد القطاع عن سيطرة بنك الاستثمار ، ويعطيه الفرصة لادراج التمويل المتوقع عبر الخطة كلها والتعامل فى نفس الوقت من اعطاء بعض التفاصيل الحيوية لعملية المتابعة . فرغم اعتماد بعض المشروعات على تكوينات استثمارية عينية محليه ، فانه لايعطى سوى فى بيانات مشروعات الخطة تاريخ بدء التنفيذ ، تاريخ الانتهاء من التنفيذ ، تاريخ بدأ الانتاج ، تاريخ التشغيل ورغم أنه يعطى أهداف المشروع من انتاج وناتج وصادرات وعماله ، بالكم والقيمه ، ويحدث هذا أحيانا رغم ورود قيم لابأس بها لما تم تنفيذه من استثمارات قبل الخطة وفى شهورها الأولى .
- ولاتعطى مشروعات القطاع الخامات الرئيسية اللازمة للانتاج ، حالة المشروع (مقترح تم التعاقد عليه/ تحت الدراسة) ، الوصف المختصر للمشروعات والدراسات التى تمت عنه ، أهمية المشروع والغرض منه ، موقف المشروع من المنح والقروض ، موقف المشروع من التعاقدات ،

مدى توافر الهيكل الأساسي له (مرافق / طرق / خدمات) ، القطاعات المستخدمه لانتاج المشروعات ، والمفروض أن مشروعات القطاع لاتعطل فى خطتها ولامتابعتها احتياجاتها من الطاقة سواء كهرباء أو مواد بترولية وسواء من التشغيل الجزئى أو الكامل .

- ويلاحظ الاهمال الكبير فى تسجيل توزيع الاستثمار على مكوناته العينية عند وضع الخطط وعلى الاخص فى الأرض ، المبانى السكنيه ، المبانى غير السكنيه ، المعدد والأدوات ، وسائل النقل والانتقال ، الأثاث ، والتجهيزات ! .

وينعكس هذا الاهمال مرة أخرى فى تقارير المتابعة حيث تبدأ بعض البنود فى الظهور وتختفى بعض البنود رغم ملأها بالقيمة صفر (لايوجد) عند وضع الخطة ، وبالتالى ظهور عدم تناسب وتجاوز بين المكونات العينيه (قارن متابعة يوليو ٨٢/مارس ١٩٨٣) مع خطة ٨٢/١٩٨٣ . على سبيل المثال قارن حركة البنود والمكونات العينية بين الخطة والمتابعه وفى ضوء الأرض والالات والمعدات وتسهيل المشروعات .

وسوف يضاف أهمال خطة القطاع العام ٨٣/١٩٨٤ للمكونات العينية من مثل هذه المخاطر والمصاعب .

- ورغم أن النشاط التخطيطى ينبنى دائما على تقديرات وتوقعات مؤكده ، أوقد تحطى بأكبر قدر من اليقين ، ورغم أن المصادر التجارية للطاقة لاتوجد كلها تحت سيطرة هذا القطاع ، ورغم أن خام البترول وكذلك الغازات الطبيعية تتحدد استخداماتها بين الاستخدام كمصدر طاقة ، والتصدير ، وتصنيعها كخامات أولية ورغم أن أية خطة متوسطة المدى أو أى عملية متابعة تسعى لضمان تحقق الأهداف وتعديل وترشيد الخطة تحتاج لنظرة توقعية أو بعد فى مداها عن المدى المتوسط ورغم ذلك كله لاتحوى عمليات متابعة القطاع على تقديرات للاحتياطى المؤكد يمكن الاسترشاد به فى تخطيط القطاع والاقتصاد القومى . أضف الى ذلك أن الاحتياطى المؤكد داله فى الأسعار وتطورها عبر الفترة التخطيطية الى جانب عوامل أخرى . هكذا تغيب فى المتابعة والتخطيط أحد أهم البيانات التى لايمكن اتخاذ القرار سواء متوسط المدى أو قصير المدى بدونها .

والحقيقة أنه لايكفى فى ذلك بعض التقديرات التى وردت فى تقرير الانجازات لسنة ٨١ / ١٩٨٢ ، فجهاز التخطيط معنى أكثر من ذلك بالمقارنة بين معدلات الاستكشاف والتطوير من ناحية ومعدلات السحب من الاحتياطى المؤكد من ناحية أخرى وتشكل دورى . والدورية هى مايتفق عليه بالنسبة لورود تقارير المتابعة .

وهنا فان مايورد عادة تحت اسم الاكتشافات الجديدة لايتضمن الاحتياطى فى حقول شركات الانتاج وتاريخ الانتاج وأسباب التأخير فى الانتاج عندما يبدو هذا التأخير (لاحظ أن التأخير هو مقارنة بمعلومات تتوافر للقطاع ولاتتوافر لأجهزة التخطيط) .

— ويلاحظ أن تقارير المتابعة توسع السنوية لاتتضمن تفصيلا لكمية المنتجات البترولية المستهلكة رغم حساسية ذلك فى الأوضاع الحالية فى مصر ، واحتياج متخذ القرار الى اعطاء أكبر وزن لترشيد استخدام الطاقة والمنتجات البترولية . هكذا سوف تتكرر الانحرافات الكبيرة مابين المخطط والمتابعة فى استهلاك الطاقة كما حدث حتى الآن ، أو على الأقل لن تجد تقارير المتابعة متخذ القرار كثيرا وعلى الأخص منتجة لصعوبة لجوءه الى المساءات الصعبة فى ذلك .

هنا تبدو أهمية اتصال المتابعة بوزارة التخطيط مع اجزاء بعينها من قطاع البترول فى مجال المنتجات البترولية وتوزيعها ، حتى يمكن الحصول على تقديرات تقريبية تماما لما يذهب للاستهلاك الشخصى ، الحكومى ، وسائل النقل العام ، مدخلات وسيطة ، .... وهكذا .

— ولايمكن أن يترك لقطاع البترول بمفرده دراسة أسباب عدم التناسب فى العلاقة مع العالم الخارجى . يحسن فى هذه الحالة مشاركة بعض خبراء التخطيط فى ذلك . بالنسبة لرجال التخطيط فان أهم النتائج هى العلاقة النسبية بين تطور أسعار تصدير مثل هذا المورد الأساسى للصادرات الأجنبية من ناحية وتطور أسعار الواردات الأساسية لمصر من ناحية أخرى .

— ويمكن أن تعطى تقارير المتابعة المتاحة حتى الآن فرصة جيدة للبحث عن أوجه الترشيد الممكنة بالقطاع :

* ذلك ممكن فى بنود أساسية هى مبانى ومنشآت ، آلات ومعدات ، وسائل نقل ، مع ملاحظة ارتفاع نسب هذه المكونات فى المتوسط وملاحظة تذبذبها الشديد بين شركات متشابهة فى نشاطها . ولكن توصيات الترشيد ممكنة فقط من مدخل التخطيط المركزى وبالتالى ممكنة اذا ما أتيحت تفاصيل هذه البنود .

* وذلك ممكن أيضا اذا ما نظرنا الى استمارات ادارة الهيئة واستمارات قطاع البحث والانتاج ، وقطاع النقل والتوزيع .

هنا فان المدخل للترشيد ممكن من خلال التنسيق على المستوى القومى بين قطاعات الطاقة كلها وقطاعات البحث العلمى كلها ، والتنسيق كذلك مع قطاع النقل .

هكذا فان نقطة البداية مرة أخرى هى المزيد من التفصيل والاتصال المباشر مع وحدات وهيئات قطاع البترول ، وبالتالى تقسيم شعبة البترول بوزارة التخطيط بشكل موازى .

* وذلك ممكن أيضا اذا ما نظرنا الى مدى تذبذب المكون الأجنبى فى استمارات الهيئات والشركات فى تقرير المتابعة للتسعة شهور . وغالبا تستخلص نفس النتيجة السابقة .

ثالثا : مشكلات واقتراحات تفصيلية

النقاط التاليه ماهى الا انعكاسات واقتراحات تفصيليه للأفكار العامه التى قدمت فى أولا . وهى تمثل ماتم تجميعه من خلال المناقشه الواسعه للاستثمارات والخطط الخاصه بقطاع البترول ، وما تم تجميعه من خلال اللقاءات مع شعبه البترول بوزارة التخطيط وبعض العاملين بقطاع البترول .

١ — لوحظ عدم التوافق بين التوقيتات المحدده من وزارة التخطيط عند طلبها البيانات المتابعه من ناحية والفترة المناسبه من حيث الجهد والدقه والتجهيز هذه البيانات بالجهه (وزارة البترول) من ناحيه أخرى والاسباب وراء ذلك متعدده .

— منها ان استمارة المتابعه قابل للتعديل والتبديل تحت ضغوط الجهات ، من ثم زاد الاقتناع عند الجهات بأن الاستمارة يمكن تقليصها على المدى الأطول . وكان الاثر لذلك ان الجهات لاتكون مستعده تماما لتجهيز البيانات المطلوبه فى توقيتاتها .

— ومنها النمطيه فى شكل الاستمارة والتى تفرض احيانا على القطاعات طلب بيانات لم تتعود الجهه على تجهيزها . وأحد الاسباب وراء ذلك هو عدم الالمام لدى القطاعات لماهيه بيان المتابعه واختلافه عن البيان المحاسبى والبيان الرقابى وهذين النوعين من البيانات كثيرى الاستخدام بالجهات وتتفهمهم الوحدات بشكل أوضح . وعندما تفاجأ الجهات بطلب بيانات من نوع مختلف فهى ترى بالضرورة أن الوقت لايناسب هذا الطلب .

— وقد يمثل السببين أعلاه مسئوليه مشتركه مابين وزارة التخطيط والجهات . ولكن الشيء الذى بدأ كمسئوليه خاصه بالوزارة هى ان توقيتات طلب بعض البيانات أحيانا معناه أن تلجأ الجهات الى اعطاء بيانات تقديريه . وهذا شيء يتناقض تماما مع مفهوم المتابعه بالاضافه الى انه يسمح بالتراخى وعدم الدقه لدى القطاعات .

وقد يسوء الأمر أكثر من ذلك عندما يطلب من شعب وزارة التخطيط أعطاء تقديرات خاصه بمتغيرات وجهات اسناد لم يرد منها البيانات فى التوقيت المناسب .

٢ — لايوجد تنسيق بين انسياب البيانات التي تمدها الشعبه (سواء عن المتابعه أو الخطه) ومطالب الشعب الاخرى في الوزاره ، بمعنى انه اثناء اعداد المتابعه او الخطه نجد ان الشعب الاخرى تلح في طلب البيانات مما يعوق العمل والمفروض ان تنسق الوزارة عمل الشعب بحيث لايطلب من الشعب التي تشرف على قطاع ما أيه بيانات ألا في مراحل معينها وبعد التنسيق مع الادارة المسئوله عن وضع الخطه .

٣ — يفضل قبل أعداد الخطه ان يتم اجتماع بين المسئوليه بالوزاره والشعب المختلفه ، وذلك للوقوف على توجيهات وتعليمات الوزارة بخصوص تنفيذ سياسة الدوله المتضمنه في الخطه وتزداد الحاجه لذلك في ضوء الظروف المتبدله لقطاع البترول ، ونتيجه لغياب مثل هذه التوجيهات بشكل مكتوب مع صدور الخطه الخمسيه .

٤ — تصور البيانات الوارده من وزارة البترول سواء في المتابعه او الخطه ، وبخصوص ذلك فقد تم ارسال اكثر من خطاب لأمداد الوزارة بالبيانات التي تحتاجها ألا ان ذلك لم يقابل بأي رد ، والاتصال التليفوني للاستفسار عن بيان احيانا يكون عديم الجدوى .
كما أن من وزارة البترول لاترحب باشتراك اعضاء الشعبه معها عند أعداد الخطه وتعليلها في ذلك ان لديها الخبرة الكافيه في هذا المجال (؟)

٥ — وهناك البيانات التي تحتاجها وزارة التخطيط وغير متوفره بالمتابعه :—

أ — الانتاج الخام تفصيل القيمه للأنتاج لكلا من الخام والغازات الطبيعيه والمتكثفات على المستوى التفصيلي وحسب الحقول الانتاجيه لكل من متابعه الربع ٣٥٢٥١ من خطه العام وموزعه بين حصتي الدوله والشريك .

ب — الخام المعالج قيمة الخام المعالج على مستوى الحقول وموزعه بين حصتي الدوله والشريك .

جـ — المنتجات البترولية : تفصيل قيمة المنتجات المستخرجه من معامل التكرير على ان

تشمل كمية وقيمة المنتجات البترولية الموجهة للاستهلاك المحلى ، للتصدير الخارجى ، المخصصة لتموين السفن والطائرات على مستوى كل منتج وعلى ان تشمل التفصيل خاصة بند البنزين والمنافتا والسولار والديزل :

— موقف المنتجات البترولية على مستوى الموارد والاستخدامات .

— رسوم الاستهلاك على المنتجات البترولية .

— بيان تفصيلى عن ارصدة المنتجات البترولية (كمية / قيمة) .

— بيان تفصيلى للدعم على المنتجات البترولية .

د — الاستهلاك من المنتجات البترولية : كمية وقيمة الاستهلاك المحلى (على ان تشمل جميع المنتجات المستخرجة من المعامل وليس اهمها فقط) بيان بتوزيع كمية الاستهلاك المحلى لكل منتج من المنتجات البترولية على القطاعات المستهلكة لها .

هـ — العمالة والاجور : العمالة فى قطاع البترول على ان تشمل العدد والاجور تفصل حسب قطاع البحث والانتاج ، التكرير والتصنيع ، النقل والتوزيع .

و — الصادرات : تفصل بند تموين السفن والطائرات .

ز — النقل والتوزيع :

— قمية انتاج النقل والتوزيع .

— البيانات التفصيلية عن مشروع خط سوميد لنقل البترول الخام على ان تشمل :— طاقة النقل القصوى والمستغلة ، طول الخط ، الكمية المنقولة من الخام به ، تكلفة نقل الطن من البترول ، ايرادات سوميد الكلية وكيفية التصرف فيها وتوزيعاتها ، قيمة رسم النقل مستلزمات الانتاج ، القيمة المضافة ، ارباح سوميد .

ح — تفصيل بنود المستلزمات الى خدمى وسلعى لقطاع البترول .

ط — تفصيل أهداف كل مشروعات الخطة كلا على حده على ان تشمل كمية ، قيمة الانتاج ، المستلزمات السلعية والخدمية ، القيمة المضافة ، العمالة عدد واجور ، الهدف التصديرى أو الاستيرادى كمية وقيمة .

ى - القيمه المضافه : القيمه المضافه لقطاع البترول موزعه كالاتى :-

- الدخل المتولد نتيجه لتشغيل الحقول .
- الدخل المتولد نتيجه لنشاط التكرير .
- الدخل المتولد نتيجه لنشاط النقل والتزيع .

ك - الاحتياطى الذى يصل اليه قطاع البترول .

ل - تفصيل التوازن للبترول الخام والغازات على اساس المواد والاستخدامات كمى ، قيمه .

رابعا : ملاحق

١- التعريفات الفنية الوارده بتقرير المتابعة او الخطة

عقد اتفاقية واقتسام الانتاج تنص على :

* حصة الشريك :

يحصل الشريك الاجنبى على حوالى ١٢٪ من الانتاج (زيت خام ، غازات طبيعية ، غاز مسال) ويؤول الباقى للدولة وتقسم الدولة حصتها كما يلى :

* حصة الدولة :

حصة عينية : حوالى ٦٨٪ من الانتاج (زيت خام ، متكثفات ، غازات طبيعية غاز مسال) وتشمل الكميات المخصصه للتكرير والتصدير .

* حصة مخصصة للمصروفات : حوالى ٢٠٪ من الانتاج (زيت خام ، غازات طبيعية غاز مسال) ويحصل عليها الشريك الاجنبى لمقابلة المصروفات والنفقات التى صرفها وتصنيعها كما يلى :

١- مصروفات التشغيل : تسترد قيمتها ١٠٠٪ فى نفس العام .

٢- مصروفات البحث : وهى تعنى جميع التكاليف ومصروفات البحث وتقسط على ٤ سنوات .

٣- مصروفات التنمية : وهى تعنى جميع التكاليف ومصروفات التنمية وتقسط على ٨ سنوات .

هذه المصروفات تتحملها الدولة من الجزء المخصص للمصروفات والباقى من قيمة الحصة المخصصة للمصروفات تسترده الدولة وتظهر فى كشف الصادرات .

* تتحمل الدوله مستلزمات الانتاج اما الشريك فلا يتحمل جزء منها ولذا تكون قيمة انتاجه هى القيمة المضافة له .

* استثمارات الشريك الاجنبي للبحث والتنقيب يقوم بها على مسئوليته ولا تظهر هذه الاستثمارات ضمن استثمارات الخطة القومية حيث تظهر استثمارات الجانب الوطنى فقط .

* الخام المعالج : وهى حوالى ٤٧ر٠٪ من الحصة العينية من انتاج الدولة (زيت خام ، متكثفات) وكمية الخام المأخوذه من الشريك للتكرير كما يعالج ايضا بمعامل التكرير الزيت الخام المستورد .

* الصادرات : وهى حوالى ٢٠ر٠٪ من الحصة العينية من انتاج الدولة من الزيت الخام والمسترد عينا .

وتشمل الصادرات منتجات بترولية اخرى وهى نافتا ، مازوت ، شمع خام ، تموين سفن وطائرات ، ايرادات سوميد ، ايرادات اخرى .

* واردات : تشمل زيت خام ، بوتاجاز ، غازات من حصة الشريك ، خام عربى ومنتجات ومستلزمات وهى بوتاجاز ، بنزين طيران ، ترباين مدنى ، سولار ، زيوت واضافات ، نولون ناقلات ، وقطع غيار وكيماويات ، مصروفات غير منظوره .

* القيمة المضافة : (تحسبها الشعبة)

١ــ القيمة المضافة للخام : تحسب كما يلى :

قيمة انتاج الدولة ــ المستلزمات = قيمة مضافه للدولة

قيمة مضافة للدولة + قيمة انتاج الشريك = اجمالى القيمة المضافة

٢— القيمة المضافة للمنتجات البترولية : وتحسب كما يلى (فى الشعبة)

قيمة الخام المعالج

+ اخرى = كمية الخام المعالج × سعر الطن =

= جملة مستلزمات التكرير

قيمة المنتجات — مستلزمات التكرير = القيمة المضافه بالسوق

القيمة المضافة بالسوق — رسوم الاستهلاك = قيمة مضافه بالتكلفة

* تكوين العام فى الاستثمار : وتشمل الاستثمار المخصص لسنة الخطة ويحتوى جملـه ، محلى ، اجنبى ، توزيع النقد الاجنبى وينقسم الى حر وتسهيلات

* تكوين سنوات سابقة فى الاستثمار وهو يعنى الاستثمارات المتبقية من السنة السابقـــة ويضاف الى جملة استثمار العام وينقسم الى جملة ، اجنبى (حر وتسهيلات) .

* الدفعات المقدمه : وهو يعنى مقدم نقدى يدفعه المشروع لشراء الات ومعدات عند بدء انشاءه وتضاف فى العام التالى الى الاستثمارات تحت بند تكوين سنوات سابقة .

* المكون العينى : ويشمل ارض ، مبانى وتشيدات ، الات ومعدات ، عدد وادوات ، وسائل نقل ، اثاث ، اخرى ، نفقات ايرادية مؤجله وهو يعادل فى القيمة جملـــة الاستثمار الثابت .

ويشمل نشاط قطاع البترول المجالات الاتية :

١— بحث وانتاج

٢— تكرير وتصنيع

٣— نقل وتوزيـع

البحث والانتاج :

أ — البحث : اغلب نشاط البحث يقوم به عددا من الشركات الاجنبية التى تنتمى الى مختلف الجنسيات العالمية والتى تعمل تحت شروط عادلة وضعتها الدولة لتحكم نشاط البحث والانتاج (الاتفاقيات) .

ويغطى نشاط البحث اغلب مناطق الجمهورية فى الصحراء الغربية ، الشرقية والدلتا ووادى النيل والبحر المتوسط والبحر الاحمر وخليج السويس وهذه الشركات هى : بترويل ، جابكو ، وبيكو ، ابيد يكو ، سوكو ، اوسوك .

والشركة الوطنية الوحيدة فى هذا المجال هى الشركة العامة للبترول ونشاط البحث فيها مقصور على المناطق المؤكد وجود بترول بها ولا تحتاج الى انفاق كبير .

ب — الانتاج : ويشمل هذا النشاط انتاج الزيت الخام ، الغازات الطبيعية ، المتكثفات الغاز المسال والبوتاجاز .

التكرير والتصنيع :

أ — التكرير : يشمل النشاط تكرير خام البترول الى منتجات بترولية بهدف استهلاكها محليا وذلك فى معامل التكرير التالية :

شركة السويس لتصنيع البترول : معمل السويس (خامات خليط مرجان / العلمين)

شركة القاهرة لتكرير البترول : معمل مسطرد ومعمل طنطا (خامات خليط مرجان)

شركة النصر للبترول :

- معمل العامرية (خامات بلاعيم بحرى / العلمين / مرجان)
- معمل السويس (خامات سيناء / بلاعيم برى / بلاعيم خليط / مرجان)

شركة الاسكندرية للبترول : معمل المكس (خامات خليط مرجان / العلمين)

المنتجات البترولية المنتجة من معامل التكرير هى : غاز مسال ، بوتاجاز ، بنزين

عادى وممتاز ، نافتا ، كيروسين ، تربانين ، سولار ، ديزل ، مازوت ، اسفلت ، زيوت اساسية ، شمع وكبريت .

ب — التصنيع : يشمل هذا النشاط تصنيع الزيوت الاساسية والشموع المختلفة ويتم انتاجها من وحدات انتاج زيوت التزييت من معملى شركة النصر للبترول بالعامرية وشركة السويس لتصنيع البترول بالسويس .

وتصنيع الزيوت الخاصة بمعمل تكرير شركة النصر بالعامريه ولها استخدامات خاصة وهى زيوت رش الاشجار ، وزيوت التربينات والزيوت البيضاء .

نشاط النقل والتوزيع :

أ — النقل : يشمل نقل البترول الخام والمنتجات البترولية (بنزين عادى وممتاز ، كيروسين سولار ، مازوت) ويتم نقل الخام والمنتجات بواسطة : (شركة انابيب البترول)

١ — خطوط الانابيب : هناك شبكة متكاملة ومترابطة من خطوط الانابيب تغطى تقريبا معظم مناطق الجمهورية وهى :

أ — خطى السويس القاهرة .

ب — خطوط انابيب القاهرة / طنطا / الاسكندرية

جـ — خط انابيب مسطرد / حلوان .

د — خط انابيب مرسى السادات / السويس

٢ — النقل بواسطة اللوارى والصنادل والسكك الحديدية .

ويتم نقل الغازات بواسطة : (شركة الغازات البترولية)

أ — خطوط الانابيب

خطوط نقل الغازات

ب ـ النقل بواسطة اللوارى : للبوتاجاز سواء الصب او المعبأ .

ب ـ التوزيع : ويشمل توزيع ما يلى :

١ ـ المنتجات الرئيسية ويساهم فيها القطاع العام متمثل فى :

- شركة مصر للبترول
- شركة الجمعية التعاونية (التعاون)
- شركة الغازات البترولية (بتروجاس)

والقطاع الخاص متمثل فى شركات :

- موبيل / اسو

٢ ـ الزيوت المعدنية والشحومات : ويساهم فيها القطاع العام متمثل فى شركات

- شركة مصر للبترول
- شركة الجمعية التعاونية

والقطاع الخاص متمثل فى :

- موبيل
- اسو

٣ ـ تموين السفن بالمنتجات (سولار ـ ديزل ـ مازوت)

ويساهم القطاع العام متمثل فى شركات :

- شركة مصر للبترول
- شركة الجمعية التعاونية

ويساهم القطاع الخاص متمثل فى شركات :

- موبيـــل
- اســـو
- كالتكـس

شركات القطاع العام فى مجال البترول

بحث وانتاج	تكرير وتصنيع	نقل وتوزيع
الشركة العامة للبترول	النصـــر	مصـــر
	الاسكندرية	الجمعية
	السويـــس	الانابيب
	القاهـــرة	الغازات
	البتروكيمات	

* **المنتجات البترولية :**

غاز للسماد ، بروبان / بوتاجاز / بنزين عادى وممتاز / نافتا / كيروسين تربابين مدنى / سولار وديزل / سولار مخصوص / سولار / كهرباء / ديزل مخصوص مازوت / مازوت مخصوص / اسفلت / مذيبات / زيوت / شموع / كبريت / فحم .

* **الاستهلاك المحلى من المنتجات البترولية :**

غازات طبيعية للصناعة والوقود / بوتاجاز / بنزين مخصوص وبنزين عـــادى ونافتا / كيروسين / تربابين مدنى / سولار عادى وللكهرباء / ديزل محلى ومخصوص /

مازوت عادى ومخصوص / اسفلت / مذيبات / زيوت وشحوم .

* الصادرات من المنتجات البترولية :

نافتا / مازوت / شمع خام / تموين سفن وطائرات

* الواردات من المنتجات البترولية :

بوتاجاز / تربانين مدنى / بنزين طيران / سولار عادى / زيوت واضافات

٢- حساب مستلزمات قطاع البترول :

وزارة البترول لا ترسل بيانات خاصة بالمستلزمات (سلعى او خدمى) ولذا تلجأ الشعبة الى ما يلى :

قيمة الانتاج (بالجارى) - القيمة المضافة للخام = مستلزمات الانتاج

مستلزمات الانتاج ÷ كمية الانتاج = متوسط سعر الطن

وهذه المعالجة تطبق على الخام والمنتجات .

* نسب لبيانات المتابعة تشمل الانتاج والمنتجات والمستلزمات

ك : مليون طن
ق : مليون جنيه

البيان	٨١/٨٠		٨٢/٨١		متابعة ٨٣/٨٢ ٩ شهور
	خطة	فعلى	خطة	فعلى	
قيمة الانتاج		٣٠٩١ر٨		٢٢٤١	١٥١٤ر٨
كمية الانتاج	٣٢	٣٢ر٩	٣٥ر٥	٣٤ر٥	٢٧ر١
متوسط سعر الطن	٦ر٥٨	١٢ر٣	١١ر٧٦	١٠ر٥٧	١١
قيمة المستلزمات	٢١٠ر٤	٤٠٦	٤١٧ر٦	٣٦٥	٢٩٩
قيمة المستلزمات / قيمة الانتاج		١٣ر١٪		١٦ر٣٪	١٩ر٧
قيمة المنتجات		٨٠٧ر٣		٩٢٩ر٥	٦٣٠ر٦
كمية المنتجات		١٣ر٦	١٤ر٦	١٤ر٨	١٢ر٥
قيمة المستلزمات		٢٠٢	٢٤٤ر٩	٢١٣ر٥	٢٩٤ر٢
قيمة المستلزمات / قيمة المنتجات		٢٥٪		٢٣٪	٣٤٪

وفيما يلى حصرا بانواع المستلزمات التى تربط قطاع البترول بالقطاعات الاخرى من واقع ٨ شركات تتبع القطاع .

١ — وقود وزيوت وقوى محركة :

مازوت
كيروسين
بنزين
سولار
بوتاجاز
فحم نباتـــى
كهرباء للأناره
كهرباء للتشغيل
ترينتينا معدنية

٢ — مواد كيماوية وخامات مساعدة :

مياه
مياه مقطره
مانع رغوه
مانع تآكل
مانع تكوين أصداف
صودا كاوية
نشادر غازية وسائله
كلور غازى وسائل
فينول
نولوسين
ميثيل أثيل كيتون
داى أيثانول أمين
حامض كبريتك
حامض أيد روكلوريك
مونو أيثانول أمين
بودره صفراء
راتينجات
أيد روكسيد كالسيوم
أمنيـــوم
نتروجين
فريون
جير مطفئ
أسفلت
تريتولايت
سلفولان
زيولايت
سلفات صوديوم
فوسفات صوديوم
كلوريد صوديوم
كبريتات المونيوم
اكسيد المونيوم
بودره حمراء

٣ - مهمات ومواد أخرى:

مواد تعبئة وتغليف

صاج للبراميل •

ملابس عمل ومهمات وقاية •

مهمات كهربائية ولا سلكية •

مهمات تصوير وطباعة •

أدوات كتابية •

قطع غيار وأدوات صيانة •

٣ — خطوات الاستفاده من بيانات المتابعه فى شعبه البترول بالوزارة

١) تتم مقارنه بيانات خطه وزارة البترول مع بيانات فترة المتابعه المرسله للوقوف على نسب التنفيذ .

٢) اعداد توقع السنه بناء على بيانات متابعه النصف الاول وهذا افضل لانه اقرب الى واقع التنفيذ على بيانات متابعه التسعه شهور .

* بعد الانتهاء من اعداد تقرير المتابعه ترسل صوره كامله منه الى مكتب الوزير شعبه اعداد الخطه ، شعبه المتابعه .

* كما تمد شعبه البترول الشعب التاليه بيانات المتابعه او الخطه :—

— شعبه التجارة الخارجية :

أ — الصادرات خام ومنتجات كمية وقيمة .

ب — الواردات خام ، منتجات كمية وقيمة .

— شعبه القوى البشرية :

أ — العماله عام ، خاص .

ب — الاجور " "

حـ — القيمة المضافه للخام والمنتجات .

— شعبه الاستهلاك :

كمية اهم المنتجات البترولية المستهلكة محليا وهى :—

بنزين ، سولار ، ديزل ، مازوت ، كيروسين ، بوتاجاز

٤ — دورية ومحتوى التقارير الحالية المتابعة :

— يرسل القطاع تقرير المتابعة كل ثلاث شهور وهى :—

متابعة الربع الاول ، والنصف ، التسعه شهور ، والسنه .

— يتضمن تقرير المتابعة عن تلك الفترات مايلى :—

* ايجاز لاهم الملامح الرئيسية لانجازات القطاع خلال تلك الفترة ويشمل البيانات بالصوره الآتيه :—

- اجمالى الانتاج من خام وغازات ومتكثفات بالالف طن .
- كمية الخام المعالج فى معامل التكرير " " .
- كمية المنتجات البترولية المستهلكه .
- قيمة الصادرات بالمليون جنيه
- " الواردات " "
- فائض ميزان المدفوعات بالمليون جنيه .
- جمله الاستثمارات المنفذه خلال الفترة بالمليون جنيه .

وهذه البيانات منسوبه الى هدف الفترة ، وهدف العام ونسب الزيادة او النقص عن الفترة المماثلة من العام السابق .

— ويشتمل تقرير متابعه النصف والتسعه شهور بالاضافة الى البيانات السابقة (التى يشتمل عليها تقرير الربع الاول فقط) .

استعراض توضيحى لكل البنود السابقه :—

* انتاج الخام خلال الفترة بالمليون طن ونسبه الزيادة او النقص عن هدف الفترة هدف العام والفترة المماثلة من العام السابق وتوضيح الاسباب الزيادة او النقص بالتفصيل وذلك نقل شركة من شركات الانتاج .

- الاكتشافات الجديدة موزعه على حقول شركات الانتاج مع توضيح لمعدل الانتاج اليومى برميل /يوم وتريخ الانتاج • اسباب التأخير فى الانتاج واثر الاكتشاف على الانتاج •

- الغازات الطبيعية :

اجمالى انتاج الغازات الطبيعية والمتكثفات والبوتاجاز خلال الفترة بالمليون طن ونسبه الزيادة او النقص عن هدف الفترة ، هدف العام ونسبه الزيادة او النقص عن الفترة المماثلة من العام السابق •

توضح اسباب تأخير تنفيذ خطوط الانتاج وجهود القطاع لزيادة الانتاج •

- التكرير والتصنيع:

اجمالى كمية انتاج الخام المعالج فى معامل التكرير خلال الفترة بالمليون طن وشاملة النسب الواردة فى انتاج الخام •

توضيح اسباب الزيادة فى الخام المعالج واستعراض لاهم المنتجات البترولية المستهدفه لزيادة انتاجهـا •

اشارة الى موقف تنفيذ اهم مشروعات التكرير والتصنيع •

- الاستهلاك :

اجمالى كمية المنتجات البترولية المستهلكة خلال الفترة (وشاملة النسب السابق ذكرها) واستعراض لاهم المنتجات البترولية التى تشملها زيادة الاستهلاك (كمية ، قيمة) •

- التجارة الخارجية :

ماحققه القطاع من فائض لميزان المدفوعات من عملات حره خلال الفترة بالمليون جنيـه (شاملة النسب السابق ذكرها) •

توضيح اسباب نقص او زيادة صافى ميزان المدفوعات •

- الصادرات :

قيمه الصادرات خلال الفترة بالمليون جنيه (شامله النسب السابق ذكرها) •

توضيح اسباب الزيادة او النقص قيمة الصادرات •

— الواردات :

قيمة الواردات خلال الفترة بالمليون جنيه (شاملة النسب السابق ذكرها) .
توضيح اسباب الزيادة او النقص فى قيمة الواردات بما فيها المشتروات من الشريك .

— الاستثمارات :

قيمة الاستثمارات خلال الفترة بالمليون جنيه (شاملة النسب السابق ذكرها) .
توضيح اهم التعاقدات خلال الفترة .

ثم يتضمن تقرير المتابعة بعد ذلك مجموعة جداول :

- جدول انتاج الزيت الخام خلال الفترة بالالف طن يحتوى على توزيع الانتاج الزيت الخام لكل شركة من شركات الانتاج مع بيانه هدف السنه ، هدف الفترة (المتابعه) ، فعلى الفترة ، نسبه التنفيذ للعام التغيير عن الفترة المماثله من العام السابق .

- جدول انتاج الغازات والمتكثفات خلال الفترة بالالف طن يحتوى على توزيع انتاج الغازات والمتكثفات والعاز المسال واجمالى الغازات ومشتقاتها والاجمالى العام للزيت والغازات وذلك لكل حقل من حقول الانتاج مع بيان هدف السنه ، هدف الفترة فعلى الفترة ، نسبه التنفيذ للعام وللفترة ، فعلى نفس الفترة من العام السابق ونسبه التغيير عن الفترة المماثلة من العام السابق .

- جدول كمية الخام المعالج خلال الفترة بالالف طن .

يوضح اجمالى كمية الخام المعالج بالالف طن وموزعه على حقول الانتاج وكمية الخام العربى المستورد الداخل للمعامل ويبين هدف العام ، هدف الفترة (الخطة) وفعلى الفترة (المتابعة) ونسبه التنفيذ لهدف العام ولفترة المتابعه ، وفعلى نفس الفترة من العام السابق ، ونسبه التغيير عن الفترة المماثلة من العام السابق .

جداول الاستثمار :

* جداول مكونات الاستثمار عن فترة المتابعه .

يحتوى الجدول على توزيع قيمة الاستثمار المعتمد (خطه) المنفذ (المتابعة) على جملة واجنبى ، مكونات الاستثمار (اراضى) مبانى وانشاءات ، الات ومعدات وسائل نقل ، اثاث ، عدد وادوات ، نفقات ايرادية مؤجلة ، اخرى :ـ

أ — مشروعات هيئة البترول :—

— قطاع البحث والانتاج .
— « التكرير والتصنيع .
— « النقل والتوزيع .

ب — مشروعات شركات قطاع البترول :—

— الشركة العامه للبترول .
— « البتروكيماويات المصرية .
— « الاسكندرية للبترول .
— « السويس لتصنيع البترول .
— « القاهرة لتكرير البترول .
— « النصر للبترول .
— « مصر للبترول .
— « الغازات البترولية .
— « انابيب البترول .

* المتابعة تحتوى على تفاصيل عينية على مستوى المشروع ، القطاع .

* الخطة ترسل فقط محتوية على التوزيع المالى ، التوزيع على المكون العينى وزارة البترول لاترسله الا اذا طلب منها .
وفى هذه الحاله فانها ترسل الخطه على مستوى المشروع والقطاع .